A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/407
E/1985/131
25 June 1985
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البنود ١٢ و ٤١ و ٨٤ من القائمة الأولية *
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون
الاقتصادي الدولي من أجل التنمية
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت **
المناقشة العامة للسياسة الدولية
الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك
التطورات الاقليمية والقطاعية

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥
موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وترجوه اتخاذ الخطوات اللازمة لتعميم وثيقة عن الموقف السوفياتي من مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بوصفها وثيقة رسمية تحت البنود ١٢ و ٤١ و ٨٤ من القائمة الأولية للجمعية العامة والبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

---

* A/40/50/Rev.1.

** E/1985/100.

85-18900

Digitized by UNOG Library

مرفـق

وثيقة عن الموقف السوفياتي من مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقر ويساند الدور الهام الذى تقوم به الأمم المتحدة في تشجيع تنمية التعاون الاقتصادى الدولي بين الدول ، وذلك انطلاقا من أن كثيرا مما تواجهه البلدان من المشاكل الاقتصادية له طليعة عالمية ، وحلها يتطلب بذل جهود دولية مشتركة . ونتيجة لهذه المشاكل ، ظل جدول الأعمال الدولي لسنوات طويلة يتضمن اضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية وتشجيع الانصاف والعدالة والاستقرار في التجارة الدولية والعلاقات والسياسات النقدية والمالية . ان في مقدور الأمم المتحدة ، بل يجب عليها ، أن تعمل بمزيد من الهمة لتيسير تحقيق هذه الأهداف .

اننا نشهد اليوم تدهورا مستمرا في حال الأمور بالنسبة للعملة العالمية والقروض والمجال التجارى يتعارض تعارضا ملحوظا مع الأفكار التقدمية التي تنطوى عليها الوثائق البرنامجية للأمم المتحدة مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ان الأمن الدولي السياسي والعسكرى والاقتصادى تقوضه سياسة زيادة سباق التسلح التي تتبعها القوى الامبريالية العدوانية والنزاعات والمواجهات المستمرة لقد تسببت الأزمة الاقتصادية العنيفة التي أصابت الدول الرأسمالية المتقدمة النمو في بداية الثمانينات في نكسة التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية ، ومازالت عواقب هذه الأزمة تقضي حتى اليوم على الجهود التي يبذلها كثير من هذه البلدان لاستعادة نموها الاقتصادى .

وتزداد الحالة تعقيدا بسبب المشاكل العالمية القائمة دون حل في ميادين الغذاء والطاقة والمواد الخام والايكولوجيا وما الى ذلك .

ان التناقض المتزايد بين المثل النبيلة التي تنطوى عليها وثائق المجتمع العالمي المشار اليها آنفا وحقيقة الحالة لا يمكن الا أن يشجع على القيام ببحث نشيط عن طرق الخروج من الحالة الناشئة .

ورغم هذا ، فلا يمكن تجاهل الواقع ، وهو أنه في المنحى الذى تنحوه بعض الدول الغربية ازاء المشكلة ذات الأهمية الحيوية والمتعلقة بتنمية التعاون الاقتصادى الدولي ، كثيرا ما يستعاض عن التحليل البناء بمحاولات للقضاء على النتائج الايجابية التي تحققت في الماضي ، والعودة بالمناقشة في الأمم المتحدة الى نقطة البداية

Digitized by UNOG Library

وكأنه لم تكن هناك قرارات للجمعية العامة بشأن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . " فالقضايا البديهية " مثل " التأييد الكامل للمبادرات الخاصة " و " حرية قوى السوق في العمل دون قيود " ، تقدم وكأنها حلول سحرية ، رغم نتيجتها هي أن تغرق في مناقشات عقيمة الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات مشتركة تعالج جذور مشاكل العلاقات النقدية والمالية ومشاكل الدين والتجارة .

ان ما يحدث في الواقع هو عملية تشديد للقيود التجارية ، بما في ذلك القيود التي تفرض لأسباب غير اقتصادية وذلك بشكل أكثر تواترا ؛ فالعلاقات النقدية والمالية تتقوض بواسطة سياسة رفع سعر الفائدة والعجز الهائل في الميزانيات ، واستغلال الدين الخارجي لأغراض سياسية . اما المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الغربية فآخذة في التناقص من خلال هيكل تدفقات الموارد ، وفي الوقت نفسه فان التدفق الخارجي للموارد المالية من البلدان النامية الى الغرب آخذ في الازدياد .

ان الاتحاد السوفياتي يرى أن اعتماد القرار ٣٩/٢١٨ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ له مبرراته الكاملة . وفي رأينا أن القضايا التي تناولها هذا القرار يمكن أن تستعرض بصورة أكثر فعالية في اطار مفاوضات عالمية تتناول كل مجموعة قضايا التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية وذلك على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي اتخذ بتوافق الآراء منذ خمس سنوات . ورغم هذا ، فان الاتفاق الذي توصلت اليه جميع البلدان في ذلك الوقت يلقى اليوم الرفض من جانب دول غربية معينة . وان التقاعس من جانب المجتمع الدولي الذي يرجع سببه الى هذه الدول قد أفضى الى تراكم المشاكل في ميدان العلاقات الدولية النقدية والمالية والتجارية ، فأصبحت هذه المشاكل حادة بشكل خطير . وقد أصبحت زيادة حدة هذه المشاكل ، وقوف كل شيء العبء الساحق لسداد الدين والتدفق الخارجي الصافي للموارد المالية ، يشكل لكثير من البلدان النامية بصفة خاصة تهديدا حقيقيا آخر لأمنها الاقتصادي .

اننا نزداد اقتناعا بأن هناك رابطة عضوية لا تنفصم ونظاما متبادلا للعلة والمعلول بين الجو السياسي في العالم والعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان الاقتصاد العالمي نظام متناقض ولكنه متكامل . وعلى ذلك ، وبالنية الطيبة من جانب البلدان ، لا تشكل الخلافات بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والمذاهب كما يبين التاريخ ، عقبة كأداء أمام التبادل التجاري والعلمي والتقني ذي الفائدة المتبادلة .

ان المبدأ الأساسي لنجاح تنمية التعاون الاقتصادي الدولي اليوم هو تعزيز وتوسيع نطاق جميع النتائج الايجابية التي تحققت في هذا الميدان في السبعينات

../..

Digitized by UNOG Library

وتطبيع العلاقات الدولية ، وحماية الأمن الاقتصادي ، وبناء الثقة في هذا المجال الحيوي للعلاقات بين الدول .

والأمر يحتاج الى أن تبذل الدول جميعا جهودا بناءة كي تستبعد من العلاقات الدولية كل أساليب العدوان الاقتصادي ، مثل استخدام أو التهديد باستخدام الخطر ، والمقاطعة والحصار التجاري والائتماني والتكنولوجي . ان الرفض غير المشروط لأساليب الابتزاز الاقتصادي هذه هو حجر الزاوية في موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي في مجال الشؤون الدولية .

لقد حددت الجمعية العامة في قراريها ٣٩/٢١٠ و ٣٩/٢٢٦ المؤرخين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ مبادئ توجيهية سليمة لما تبذله الأمم المتحدة من أنشطة لتنمية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول ومن المهم أن تضمن أن تقوم الأمم المتحدة وجميع المنظمات والوكالات المتخصصة الداخلة في منظومتها ، عن طريق خطوات ملموسة بتنفيذ رأي العدد الساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعرب عنه في هذين القرارين .

ان استمرار التبادل اللامتوازن القائم على أساس هياكل اقتصادية ورثت عن الماضي وتسري في الوقت الحالي بواسطة احتكار تحديد الاسعار في السوق الرأسمالي يشكل عقبة مباشرة أمام التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والاتحاد السوفياتي يرى ، من وراء مطالبته بأن تستبعد جميع أشكال الاستغلال من العلاقات الاقتصادية الدولية ، ان هناك حاجة ماسة الى الاستئصال التدريجي للتمييز والحواجز المصطنعة والتبادل غير المنصف في العلاقات الدولية ، وكذلك الى اقامة ارتباط عادل وسليم اقتصاديا بين أسعار المواد الخام والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية . ان الاتحاد السوفياتي يدين في اصرار الممارسات التجارية التقييدية التي تتبعها الشركات عبر الوطنية التي تعد أحد الأشكال الخفية للاستعمار الجديد المعاصر . ومن رأي الاتحاد السوفياتي ان اقامة وتطوير العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، على أساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام السيادة الوطنية والمنافع المتبادلة ، شأنهما أن يفضيا الى تعزيز الاتجاهات الديمقراطية العامة في الاقتصاد العالمي . وتبين التجربة ان هذه العلاقات تشكل بالنسبة للبلدان النامية شرطا هاما كي تصبح أقل اعتمادا على الدول الامبريالية وعلى شركاتها ومصارفها عبر الوطنية .

ان الطبيعة الحادة للأزمة التي تؤثر على نظام النقد الدولي للبلدان الرأسمالية أمر متعارف عليه . ولم يؤد الخروج عن نظام بريتون وودز والعمل بأسعار صرف عائمة عمليا الى استقرار ميزان المدفوعات أو يقلل بشكل ملحوظ الطلب على الاحتياطيات . ان

Digitized by UNOG Library

الموقف غير العادل لبلدان منفردة في نظام الائتمان المالي ينعكس بصفة خاصة في الحقيقة الماثلة ، وهي أن قلة من البلدان النامية لديها احتياطيات كافية وامكانية دائمة للوصول للأسواق المالية الدولية ، بينما لا يستطيع الجزء الأكبر من العالم النامي ، وهو مجابه بحالات العجز المزمنة في ميزان المدفوعات ، ان يصل الى أسواق رأس المال . ويستمر اعتماد النمو في احتياطيات عدد كبير من البلدان النامية أساسا على تجارة وحالات عجز ميزان مدفوعات البلد الرأسمالي الرئيسي - الولايات المتحدة . وأيضا على تيسر القروض في الأسواق الأوروبية .

وقد اتخذت أزمة الدين الخارجي حجما هائلا . ان هذه الأزمة ليس لها ما يوازيها في تاريخ الرأسمالية ، من حيث أبعادها ، وعدد الدول المتأثرة بها . وطبيعة التدابير التي يتخذها الدائنون الغربيون ، ومفعولها في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المدينة ، وأثرها في العلاقات الدولية الاقتصادية والنقدية والائتمانية والسياسية . ان مختلف التقديرات الرسمية وغير الرسمية للدين الخارجي للبلدان النامية تتراوح بين ٨٠٠ بليون و ١٠٠٠ بليون دولار . ان مستوى هذه المديونية في حاجة لأن يتحدد بموضوعية ، آخذين في الاعتبار كل أنواع الديون ، ويتضمن ذلك المديونية القصيرة الأجل وائتمانات التصدير المختلفة ، وأيضا الاثار الواقعية لاعادة جدولة الديون ، التي تؤدى في المدى البعيد الى زيادة الالتزامات الناشئة عن الدين بسبب منح قروض جديدة وتأجيل دفع القروض القديمة ، وتحويل المديونية القصيرة الأجل الى مديونية طويلة الأجل ، وتراكم التزامات الفوائد التي لم تسدد ، وهلم جرا .

ويجب أن لا ينظر الى المجموع الضخم للدين الخارجي للبلدان النامية بعزلة من الأسباب الأساسية التي جاءت به ويجب أن لا يخلق الانطباع الخاطئ بأن هناك نوعا ما من الحد المقبول لهذا الدين ، يمكن دونه أن يتم تطبيع الحالة المالية للبلدان المدينة . ان جوهر القضية يكمن في الشروط الانفرادية لمنح وسداد القروض ، وهي شروط تقوض امكانيات التنمية .

ان ما هو غير عادى في الحالة هو أن معظم البلدان مجبرة على اللجوء الى الاقتراض الفادح من الخارج لمجرد أن تدفع الفائدة على دينها الحالي . ان الحاجة لتنشيط الصادرات والحد من الواردات قد جلبت عددا من التعقيدات في اقتصادات البلدان النامية وأدت الى زيادة في التوتر الاجتماعي . ان حالات عجز ميزان مدفوعاتها والحاجة الى تصفية الديون التي تراكمت من قبل تعنى أنه يجب عليها جذب ديون اضافية . وفي نفس الوقت فان المصارف الخاصة ، التي تتقاضى عشرات البلايين من الدولارات من البلدان النامية كفائدة فقط ، تقيد الآن منح ائتمانات اضافية . وفي وضع فاقت فيه المبالغ المدفوعة كفائدة ولتصفية الدين الرئيسي الائتمانات المصرفية الجديدة

Digitized by UNOG Library

في قيمتها ، يصبح صافي تدفق الموارد الخارجة من البلدان النامية ، الذى يبلغ بلايين كثيرة ، أمرا واضحا جدا .

ان التقييمات الكمية لنطاق هذا التدفق الى الخارج تختلف ، ولكنها كلها تؤكد المدى المتزايد لهذه الظاهرة . ان استخلاص الموارد المالية من البلدان النامية لا هو بالمصادفة ولا بالحالة الشاذة . انه نتيجة منطقية للنمو الواسع النطاق لنظام استغلال من أنظمة الاستعمار الجديد مبني على توسع رأس المال الأجنبي الخاص . وتظهر التقديرات التي أوردتها مجموعة الـ ٧٧ عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ أن صافي الخسارات النقدية للبلدان النامية بلغت حوالي ٢٠٠ بليون دولار (الوثيقة TD/285 ، الصفحة ٧) . ان هذا الرقم وحده أكبر من اجمالي حجم المعونة والاستثمار الخاص المباشر للغرب في البلدان النامية .

وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ نشر البنك الدولي بيانات عن القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل المقدمة للبلدان النامية من مصادر خاصة . وهي توضح أن صافي تدفق الموارد المالية من البلدان النامية في عام ١٩٨٢ بلغ ٧ بلايين دولار ، وفي عام ١٩٨٣ بلغ ٢١ بليون دولار .

وتقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة أن حجم تدفق الموارد المالية من بلدان تلك المنطقة فقط بلغت ، في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ٥٧٫٧ بليون دولار . وهناك بيانات أبلغ بكثير موجودة لدى الدول المختلفة التي هي المتسلم النهائي للموارد المالية من البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، تظهر البيانات الاحصائية التي نشرت في العدد ٨ لعام ١٩٨٢ من مجلة Survey of Current Business أن صافي ميزان تدفقات الموارد بين الولايات المتحدة والبلدان النامية ، بما في ذلك المعونة الانمائية الرسمية ، بلغت في السنوات ١٩٧٩-١٩٨١ فقط أكثر من ٢٠ بليون دولار ، أى تقريبا ٧ بلايين دولار سنويا لصالح الولايات المتحدة .

وليس من قبيل المصادفة اذن أن تطالب الوثيقة التي أصدرها المؤتمر الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ عشية انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بجهود لايقاف هذا " النقل العكسي للموارد " . ان هناك حاجة ملحة لأن تجرى الأمم المتحدة استقصاء شاملا لمشكلة صافي تدفق رأس المال من البلدان النامية ، مما يوفر أهم سبيل لفهم أسباب التدهور في حالتها الاقتصادية . ويجب أن يكون موضوع مثل ذلك الاستقصاء هو العبء الثقيل لتدفق الموارد المالية من البلدان النامية ، الأمر الذى تزيد من تفاقمه عوامل خارج سيطرتها مثل الشروط غير الملائمة لاعادة تمويل الديون الأجنبية وهبوط أسعار تصدير المواد الأولية ، وتقلبات أسعار الصرف ، ونمو الحمائية ، وتكاليف التحويل ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، والتهرب من الضرائب ، وتدهور معدلات التجارة ، وهجرة ذوى الكفاءة ، وانخفاض حجم المعونة الخارجية التفضيلية .

../..

Digitized by UNOG Library

ان بعض الدوائر في الغرب تحاول أن تستغل "عبء الديون" لاسترجاع المواقع التي فقدت نتيجة لنضال البلدان النامية لاقامة سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية والاقتصادية ، وان توجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المدينة وجهة مؤيدة للبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو .

ان من رأى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه يجب تنظيم شروط منح ودفع الائتمانات ، واستبعاد محاولات استخدام الوسائل النقدية والمالية كأدوات للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية من الممارسة الدولية .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد لأن يبحث بشكل بناء مبادرة البلدان النامية لعقد مؤتمر دولي حول النقد والتمويل ، تشترك فيه جميع الدول على قدم المساواة ، لاصلاح الآلية القائمة للنظام النقدى والمالي الدولي لصالح جميع البلدان .

وفي نفس الوقت ، لا تريد الدول الغربية الرئيسية حتى مناقشة هذه المبادرة في الأمم المتحدة ، كما تظهر نتائج آخر ما عقد من دورات صندوق النقد الدولي / البنك الدولي ، وتتجاهل ببساطة طلبات مجموعة الـ ٧٧ ، التي وقع أعضاء كثيرون منها في الدين بتدخل مباشر من صندوق النقد الدولي . ويجب أن ننتبه الى أنه بدلا من اشاعة الديمقراطية في تلك المؤسسات ، تتخذ الخطوات لجعل شروط منح المعونة المالية من صندوق النقد الدولي أكثر عسرا ولتخفيض العناصر التفضيلية من برامج البنك الدولي ، التي تستخدم بوضوح أكثر فأكثر لترسيخ النظم المبينة على رأس المال الخاص في البلدان النامية .

ان الوضع الحالي والاتجاهات الواضحة الآن تبرز خطر اتجاه التراضى نحو توسع رأس المال الأجنبي في البلدان النامية ، الأمر الذى يمكن أن يقوض بشكل خطير جهودها للتغلب على التخلف ولتعزيز استقلالها الاقتصادى . ان تدابير منع نشاط رأس المال الأجنبي والخاص والحد من الضرر الذى يجلبه للبلدان النامية واخضاعه لمصالح التنمية الوطنية للبلدان الحديثة الاستقلال ، تصبح في الظروف الحالية ملحة للغاية . ويجب بأسرع ما يمكن انجاز عمل الأمم المتحدة المتعلق بوضع مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية .

وفي المجالات النقدية والمالية فان بالامكان تحقيق هذه الأهداف عن طريق : سحب الامتيازات التي تمنحها البلدان النامية لرأس المال الأجنبي الخاص في ميدان الضرائب والائتمان والنقد ، والحد من معدل أرباح الشركات الأجنبية الخاصة الى المستوى المتوسط القائم في البلد المعني والقطاع ذى الصلة في اقتصاد ذلك البلد ؛ وتحسين امكانيات البلدان النامية في تلقي القروض والسلف في أسواق رأس المال الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

وسيساعد كل ذلك على تقليل تدفق الموارد النقدية والمالية الى خارج البلدان النامية ، وسيشكل الخطوة الأولى نحو ازالة هذا التدفق بشكل كامل ، ونحو تعزيز الحالة الاقتصادية لديها .

ويرتبط تمويل النمو الاقتصادى ، بوصفه واحدا من أهم المشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان النامية ، ارتباطا مباشرا بالتعاون الاقتصادى الدولي . وتستند ممارسة الاتحاد السوفياتي على افتراض مفاده أن الدور الرئيسي في حل هذه المشكلة ينبغي أن يقع على عاتق البلدان النامية ذاتها وعلى هذه البلدان أن تسعى لتوسيع مواردها وزيادة معدلات التراكم لديها ، وهذا لا يعني ، بالطبع استبعاد الموارد المالية المتدفقة في الخارج الى تلك البلدان .

وبطبيعة الحال فان البلدان النامية تلتمس التعويض عن الأضرار التي عانت منها خلال فترة الاستعمار والتي لا تزال تعاني منها نتيجة الاستغلال الذى يمارس عن طريق الاستعمار الجديد وسياسة نقل العبء الرئيسي الذى تخلفه أزمات نظام العالم الرأسمالي اليها .

وفي هذا السياق يؤيد الاتحاد السوفياتي تأييدا ثابتا مطالبات البلدان النامية المشروعة بتزايد المعونة من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو . ومن المؤسف ، ان العالم قد شهد استخدام المعونة الغربية على نحو متزايد لا في صالح البلدان النامية ، بل للتمويه على ذات السياسة الاستغلالية التي يمارسها الاستعمار الجديد .

ولا يتحمل الاتحاد السوفياتي أية مسؤولية من جراء استغلال البلدان النامية والحالة المشؤومة التي آلت اليها اقتصاداتها . فقد اقتطعت معونته لتلك البلدان على نحو مباشر من الدخل القومي الذى خلقته القوى العاملة للاتحاد السوفياتي وخلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٨٢ خصص الاتحاد السوفياتي متوسطا مقداره ١ في المائة سنويا من ناتجه القومي الاجمالي لمعونة البلدان النامية ، وهي معونة استخدمت لتعزيز القطاع العام من اقتصاداتها ، والتعجيل في عملية التصنيع وتنمية الموارد المادية للقيام بالتغييرات الاجتماعية التقدمية وفقا لخطط تنميتها القومية ، وعلى أساس الاحترام الكامل لسيادتها . ولا تخلق المعونة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي مشاكل بالنسبة للبلدان النامية ، ذلك لأنه في حالة عدم تقديم المعونة بشكل مجاني فان الدفع يكون بشكل سلع التصدير التقليدية التي تنتجها البلدان النامية أو نواتج المشاريع التي أنشئت بمساعدة الاتحاد السوفياتي . وجميع المشاريع التي يتم انشاؤها بمساعدة الاتحاد السوفياتي تصبح بدون استثناء ، ملكا للبلدان النامية . أما تصدير الأرباح فانه ممارسة ليست لها أى دور مطلقا في علاقات الاتحاد السوفياتي مع البلدان النامية ، كما أن تقديم السلف الى تلك البلدان يقدم دعما فعالا لنمو اقتصادها .

../..

Digitized by UNOG Library

وفي معظم الحالات يرتبط تقديم السلف ارتباطا وثيقا بالمعونة العلمية والتكنولوجية ، التي تعمل على تعزيز نقل التكنولوجيا واستيعابها من جانب البلدان المتلقية . ولدى تقديم السلف الى البلدان النامية ، لا يمارس الاتحاد السوفياتي ، بوصفه دائنا ، أي نفوذ مباشر أو غير مباشر على السياسة الداخلية أو الخارجية للبلدان المتلقية .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن سياسة السعي وراء امتيازات فردية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي تهدف الى ادامة " قانون الأقوى " هي سياسة قصيرة النظر تماما . ويتفهم الاتحاد السوفياتي كراهية البلدان النامية قبول نظام الاعتماد وحيد الاتجاه ، على جابرة هذا العالم التي فرضت عليها ، وكراهيتها لنظام الامتيازات القديم والنفوذ السياسي والاقتصادي . ان المنطق الموضوعي لاقامة تقسيم عمل دولي لا يمكن أن يخضع ، دون عاقبة ، لمنطق التنافس العسكري والسياسي ، كما لا يمكن أن تتحول السوق العالمية الى ميدان للتوسع والحروب الاقتصادية . وقد أصبحت هذه الممارسات متأصلة بعمق منذ أسوأ أيام " الحرب الباردة " وكلما أصبحت هذه الممارسات من بقايا الماضي كلما كان ذلك أفضل .

ولا يمكن حل مشاكل التنمية بمعزل عن اطارها السياسي . كما أن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن من الممكن ، لدى توفر الارادة السياسية اللازمة ، وقف سباق التسليح ومنعه من الانتشار في مناطق جديدة ، والبدء باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح الحقيقي وتخفيض الانفاق العسكري .

ان كون تخفيض الانفاق العسكري هو أكثر الرسائل واقعية لتحرير موارد اضافية يمكن أن تستخدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل البلدان النامية ، يجعل اتخاذ هذه التدابير من الأمور العاجلة الى أقصى حد . وان اقتراحات الاتحاد السوفياتي وبقية البلدان الاشتراكية في هذا الموضوع معروفة وتنتظر التنفيذ .

وفي المؤتمر الاقتصادي الرفيع المستوى للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، المعقود في موسكو في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، قام زعماء الاحزاب الشيوعية وأحزاب العمال وزعماء دول وحكومات تلك البلدان بمناشدة جميع الشعوب فضلا عن زعماء الدول والحكومات للنضال بنشاط من أجل تنمية التعاون الاقتصادي الدولي . ولدى اعتماد الاعلان المعنون " صيانة السلم والتعاون الاقتصادي الدولي " أعلن هؤلاء أن الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي سيتعاون ، مع جميع هؤلاء المعنيين بتوطيد السلم والأمن الدوليين وبتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية على تنفيذ الاقتراحات المذكورة في ذلك الاعلان لما تتوقع الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي النوايا الحسنة والتفاهم المتبادل والرغبة في العمل المشترك وانها من الدول الأخرى وأن تكون هذه الدول مستعدة ، بهذه الروح ، للنظر في جميع الاقتراحات البناءة .

Digitized by UNOG Library